وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 12 أبريل 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يناقش تطورات العمل في مشروع الربط الكهربائي مع وزير الكهرباء العراقي

الرياض

عقد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة في الرياض اليوم اجتماعًا مع معالي وزير الكهرباء العراقي المهندس زياد علي فاضل، ناقشا خلاله تطورات العمل في مشروع الربط الكهربائي بين البلدين، الذي يأتي تأكيداً للتعاون المستمر بينهما، بما يحقق تطلعات قيادتي البلدين وشعبيهما.

وسيسهم هذا المشروع في دعم موثوقية الشبكات الكهربائية في البلدين، وتحقيق وفورات اقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز تحقيق مزيج الطاقة الأمثل من الطاقة لإنتاج الكهرباء، ودعم استيعاب الشبكات الكهربائية لدخول الطاقة المتجددة، وتحقيق الاستثمارات المثلى في مشروعات توليد الكهرباء.

كما تطرق الاجتماع إلى فرص التعاون بين البلدين في مجال الطاقة المتجددة، والاستفادة من إمكانات وخبرات شركة أكواباور في هذا المجال الحيوي، وإسهاماتها في تطوير مشاريع مستقبلية في العراق.

وناقش الاجتماع تجربة المملكة الرائدة في مجال العدادات الذكية، وكيفية نقلها للجانب العراقي، وفرص مشاركة الشركات السعودية - بجانب الشركات العراقية - كمقاولين ومصنعين في تطوير البنية التحتية للعدادات الذكية.

واطلع الجانب العراقي على الإصلاحات المالية والتنظيمية التي شهدها قطاع الكهرباء في المملكة خلال الثلاث سنوات الماضية، وإمكانية تبادل الخبرات بين البلدين في هذا المجال.

فشل محاولات وكالة الطاقة الدولية للتأثير على قرارات تحالف أوبك+

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لم تفلح محاولات وكالة الطاقة الدولية التأثير على قرارات تحالف أوبك+ بعد اتفاق عدد من دول التحالف تنفيذ تخفيضات إنتاجية نفطية طوعية بلغ إجماليها 1.66 مليون برميل يوميًا، بدءًا من مايو حتى نهاية 2023، بهدف دعم استقرار أسواق النفط، ويُضاف هذا الخفض الطوعي إلى تخفيض الإنتاج القائم من جانب التحالف بمقدار مليوني برميل يوميًا في المدّة من نوفمبر 2022 حتى نهاية ديسمبر 2023.

هذه القرارات التي يتخذها كبار المنتجين والمدبرين لأمور سوق الطاقة العالمي بقيادة المملكة العربية السعودية والتي حفزها العالم، بعد انهيار أسواقه النفطية في إبريل 2020 على إثر انهيار تحالف منظمة أوبك وشركائها، لإعادة تنظيم وقيادة تحالف أوبك+، مما عجل من تهدئة الأسواق وإعادة التوازن في الإمداد والطلب وجلب الاستقرار للاقتصاد العالمي وفق ذلك القرار التاريخي بأكبر خفض إنتاجي عالمي مشترك قدره 10 ملايين برميل يومياً أسهمت على الفور من نقل أسعار براميل النفط من البيع بالسالب إلى المنطقة الآمنة لعوائد جميع الدول، إذ نجح تحالف أوبك+ في كافة قراراته التي تستهدف جلب أشكال من التوازن في العرض والطلب للسوق العالمي مما أدى لاستقرار النفط إلى اليوم.

ووفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة في «منصة الطاقة» ومقرها الولايات المتحدة، والتي أكد محللها، أحمد شوقي تحذير وكالة الطاقة الدولية من مخاطر الخفض الطوعي لإنتاج النفط، الذي أقرّته السعودية و8 دول أخرى من تحالف أوبك+، في وقت تشتد فيه الضغوط التضخمية العالمية.

وقالت الوكالة -التي تتخذ من باريس مقرًا لها- في بيان، إن تخفيضات أوبك+ الجديدة ستؤدي إلى تفاقم الضغوط في سوق النفط وترفع أسعار الخام، في وقت تضرّ فيه الضغوط التضخمية القوية بالمستهلكين، لا سيما في الاقتصادات الناشئة والنامية.

وأكدّت وكالة الطاقة الدولية أن التخفيضات الجديدة في إنتاج النفط، التي أعلنتها دول أوبك+ جاءت في وقت تعاني فيه سوق النفط من عدم اليقين المتزايد والمخاوف بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. وأشارت الوكالة إلى أنها تتوقع -إلى جانب عدّة مؤسسات أخرى ذات الصلة- أن أسواق النفط العالمية قد تشهد عجزًا في الإمدادات خلال النصف الثاني من عام 2023.واتفقت تصريحات صادرة عن البيت الأبيض مع تعليقات وكالة الطاقة الدولية، بأن تخفيضات أوبك+ غير منطقية في الوقت الحالي، الذي تعاني فيه السوق من عدم اليقين، مشيرةً إلى تركيز واشنطن على أسعار المستهلكين الأميركيين، وليس البراميل.

وأكدت الإدارة الأميركية أنها مستعدة للسحب من الاحتياطي الإستراتيجي حال الحاجة إلى ذلك، موضحة في الوقت نفسه أن السعودية تظل شريكًا إستراتيجيًا.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد أوضحت في تقريرها الشهري الأخير أن السوق تواجه حالة من ارتفاع المعروض النفطي أكثر من الطلب في النصف الأول من 2023، وسط ارتفاع مخزونات النفط إلى مستويات لم تشهدها منذ 18 شهرًا، لكنها توقعت أن ينعكس هذا الوضع في النصف الثاني. ويتماشى ذلك مع توقعات الوكالة الدولية بتسارع نمو الطلب على النفط بوتيرة حادة، ليرتفع من 710 آلاف برميل يوميًا خلال الربع الأول من 2023 إلى 2.6 مليون برميل يوميًا في الربع الرابع من العام. وفي إجراء احترازي لدعم استقرار السوق، أعلنت السعودية في 2 أبريل 2023، خفضًا طوعيًا بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، لتصل حصتها في إنتاج النفط لدول أوبك+ إلى 10.478 ملايين برميل يوميًا. كما أعلنت روسيا استمرار الخفض الطوعي للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، لتهبط حصتها إلى 9.978 ملايين برميل يوميًا. وفضلًا عن ذلك، أقرّ العراق خفضًا قدره 211 ألف برميل يوميًا، والإمارات 144 ألف برميل يوميًا، والكويت 128 ألف برميل يوميًا، وقازاخستان 78 ألف برميل يوميًا. وأعلنت الجزائر وسلطنة عمان والغابون -أيضًا- خفضًا طوعيًا لإنتاج النفط بمقدار 48 و40 و8 آلاف برميل يوميًا على التوالي.
كانت وكالة الطاقة الدولية عاودت العبث بأمن الطاقة، فعلى الرغم من اتفاق العالم وبالأخص الولايات المتحدة وأوروبا على سرعة تنفيذ مشاريع النفط والغاز في المنبع والمصب لتوفير إمدادات عاجلة للسوق العالمي الذي يئن تحت وطأة أزمة أسعار طاقة وأزمة شح الإمداد، وبأمل أن تساهم في خفض أسعار الوقود، وتعويض حظر النفط الروسي، إلا أن الوكالة أرسلت إشارات مناقضة لتلك التوجهات في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.

وقال مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول في جلسات دافوس الأخيرة «ما يقلقني هو أن بعض الناس قد يستخدمون الغزو الروسي لأوكرانيا كذريعة لموجة جديدة واسعة النطاق من استثمارات الوقود الأحفوري وما يقلقني هو أنه سيغلق الباب إلى الأبد للوصول إلى أهدافنا المناخية وربما لن يكون استثمارا مربحا».

والاعجب من تلميحات عدم الرغبة بمشاريع الوقود الأحفوري التي تكنها وكالة الطاقة الدولية، والتي تناقض التوجيهات الصارمة من الرئيس الأميركي جو بايدن للتعجل بالتنقيب والإنتاج، أضاف بيرول: «حتى لو فعلت الدول 50 ٪ مما تقوله فيما يتعلق بأهداف انبعاثات صافية صفرية، فإن استثمارات الوقود الأحفوري قد تكون عاطلة في المستقبل».

وأشار بيرول إلى أن الاكتشافات النفطية الجديدة تتطلب سنوات حتى يتم تنفيذها، وقال إن العالم يجب أن يختار بين التحول إلى الطاقة النظيفة وتكاليف الطاقة على المدى القصير. وقال «أفهم أن الأولوية الحالية اليوم هي إصلاح مشكلة أمن الطاقة لكن لا ينبغي أن ننسى أن أحد أسباب ارتفاع الأسعار لدينا هو تقلب موجات الحر والبرد التي نتجت عن تغير المناخ».وقال بيرول إنه «لا ينبغي استخدام تكاليف الطاقة المرتفعة الناجمة جزئيًا عن الغزو الروسي لأوكرانيا لجذب موجة جديدة من استثمارات الوقود الأحفوري التي تهدد بخلق مخاطر تجارية ومناخية كبيرة في المستقبل. وقال إنه على الرغم من أن الاستجابة الفورية لفقدان النفط والغاز الروسي في الأسواق العالمية يجب أن تشمل جلب طاقة فائضة في حال وجودها، يجب موازنة أي إنفاق على المدى القريب مع الحاجة إلى نمو أعلى في الطاقة النظيفة والمتجددة. ولتأكيد مدى تخبط وتناقض اطروحات وكالة الطاقة، قامت شركة بلاتس، ستاندرد آند بورز جلوبال كومموديتي إنسايتس، بتقييم سعر خام برنت المؤرخ عند 113.815 دولارًا للبرميل في 20 مايو، مقارنة بـ 100.49 دولار للبرميل في اليوم السابق لغزو روسيا لأوكرانيا في 23 فبراير و79 دولارًا للبرميل في بداية العام. وهذا أكبر دليل على مدى تأثير الحرب على أسعار النفط والتي الهبت عقود الوقود، وليس موجة تغير المناخ.

ولم يكتفِ مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول من أرسال الإشارات المتضاربة، بل حذر منتجو النفط الرئيسون في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبعض البنوك الاستثمارية من مزيد من الارتفاع في أسعار النفط والغاز بسبب عدم التوافق المتزايد بين احتياجات الطاقة المستمرة وتراجع العديد من شركات الطاقة الغربية الكبرى للاستثمار في مشاريع النفط والغاز الجديدة.

وتأتي تصريحات بيرول أيضًا بعد شهرين من إعلان وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر جرانهولم أن حكومتها تحث قطاع النفط والغاز على زيادة الإنتاج فورًا استجابةً للأزمة الناجمة عن غزو أوكرانيا. وحثت جرانهولم منتجي الطاقة والممولين والمطورين على زيادة إمدادات النفط والغاز في الاستجابة على المدى القريب من تداعيات غزو أوكرانيا. وقالت نحتاج الآن إلى زيادة إنتاج النفط والغاز لتلبية الطلب الحالي، وسلطت جرانهولم الضوء على مبلغ 62 مليار دولار التاريخي المخصص لوزارة الطاقة بموجب قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف وهو أكبر مبلغ يمنحه الكونغرس للوزارة منذ تأسيسه عام 1977، والذي سيتم استخدامه لتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المملكة تواصل دورها القيادي في سوق الطاقة العالمي بالإمدادات النفطية الموثوقة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

وأنحائها في جملة صفقات ظفرت بها، وأخرى تخطط لها ما يعزز إمدادات متزايدة موثوقة من النفط الخام السعودي للصين وفق عقود إمداد طويلة الأمد، وقال أحمد عمار، محلل وحدة أبحاث «منصة الطاقة» ومقرها الولايات المتحدة، نجحت شركة أرامكو السعودية بتوقيع صفقات ضخمة خارج حدود المملكة، للتوسع في مجال التكرير والبتروكيميائيات، خصوصًا لدى الدول الآسيوية، لتستمر في دورها القيادي بسوق الطاقة العالمية.

وشهد الربع الأول من العام الجاري 2023 -المدّة من يناير حتى نهاية مارس زخمًا لمشروعات عملاقة النفط السعودية في السوق الآسيوية، إذ وضعت حجر أساس لتنفيذ مجمع تكرير ومصفاة ضخمة وصفقة استحواذ في الصين، إلى جانب تقنية جديدة في كوريا الجنوبية، ما يبرز اهتمام المملكة بالتوسع والتركيز على السوق الآسيوية.

ويأتي ذلك التوسع خارج حدود السعودية، في إطار استهداف البلاد تحويل نحو 4 ملايين برميل من السوائل إلى مواد كيميائية بحلول 2030، بهدف العمل على خفض الانبعاثات الكربونية، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة في «منصة الطاقة» الأميركية، والتي قالت إنه في 9 مارس 2023، وضعت أرامكو السعودية حجر الأساس لمشروع شاهين للبتروكيميائيات، في أولسان بجمهورية كوريا الجنوبية، باستثمارات تصل إلى 7 مليارات دولار.

ويعتمد مشروع شاهين على أول تقنية مبتكرة عالميًا لتحويل النفط الخام إلى مواد أولية للبتروكيميائيات بالتكسير الحراري، طوّرتها شركة أرامكو بالتعاون مع شركة (لوموس تكنولوجيز)، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكيميائي ويقلل التكاليف.

وأعلنت أرامكو السعودية عن مشروع شاهين -الذي يُعد جزءًا رئيسًا من إستراتيجية الشركة لتحويل النفط الخام إلى مواد كيميائية- في شهر نوفمبر من العام الماضي، من قبل شركة (إس- أويل) التابعة لها. وتُجدر الإشارة إلى أن أرامكو هي المساهم الأكبر في شركة (إس- أويل) بحصة تبلغ أكثر من 63 ٪ من خلال شركة أرامكو لما وراء البحار التابعة لها. ومن المتوقع أن يكتمل بناء المشروع بحلول عام 2026، بقدرة إنتاجية تصل إلى 3.2 ملايين طن سنويًا من البتروكيميائيات، ويتضمن بناء منشأة لإنتاج بوليمرات عالية القيمة لمعالجة مجموعة أكبر من المواد الخام بطريقة أكثر كفاءة وأقل استهلاكًا للطاقة.

ومن أبرز مهام المشروع الجديد ذي التقنية الأولى عالميًا أن يعالج المنتجات الثانوية الناتجة من معالجة الخام، بما في ذلك النافثا والغاز المُنتج من المصفاة، لإنتاج الإيثيلين، كما ينتج مواد البروبيلين والبوتادايين والمواد الكيميائية الأساسية الأخرى.

تعمل السعودية بصورة مكثفة على التوسع في السوق الصينية؛ للاستفادة من الطلب المرتفع على النفط الخام والمشتقات، كون بكين محركًا مهمًا للطلب العالمي على البتروكيميائيات. وشهد الربع الأول من العام الجاري 2023، وتحديدًا في 27 مارس الماضي، استحواذ شركة أرامكو من خلال شركتها التابعة (أرامكو لما وراء البحار) على حصة بلغت 10 ٪ في شركة رونغشنغ للبتروكيميائيات المحدودة بقيمة إجمالية للصفقة بلغت 3.6 مليارات دولار.

وتؤكد أرامكو السعودية أن استحواذها على حصة من «رونغشنغ» سيسهم في توسيع وجودها بصورة كبيرة بأعمال التكرير والكيميائيات والتسويق في الصين. ويضمن ذلك الاستحواذ توريد السعودية ضمن اتفاقية طويلة الأجل نحو 500 ألف برميل يوميًا من النفط الخام العربي إلى شركة جيجيانغ للنفط والبتروكيميائيات التابعة لشركة رونغشنغ.

وكان قد سبق ذلك الاستحواذ، إعلان أرامكو السعودية اعتزامها بدء بناء مصفاة متكاملة ضخمة ومجمع بتروكيميائيات في شمال شرق الصين، وذلك بالتعاون مع مجموعة «نورينكو» ومجموعة «بانجين» الصناعيتين في الصين، وستتولى شركة «أرامكو هواجين» للبتروكيميائيات تطوير المشروع الذي يطلق عليه مجمع غرينفيلد والواقع في مقاطعة لياونينغ الصينية.

يُشار إلى أن «أرامكو هواجين» للبتروكيميائيات هي مشروع مشترك بين أرامكو السعودية بحصة 30 ٪، ومجموعة «نورينكو» بحصة تصل إلى 51 ٪، ومجموعة «بانجين» الصناعية بحصة 19 ٪. ويتضمّن المشروع مصفاة تبلغ طاقتها الإنتاجية 300 ألف برميل يوميًا، ومعمل للبتروكيميائيات بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 1.65 مليون طن متري من الإيثيلين، و2 مليون طن متري من البارازايلين. وبموجب الشراكة، ستورّد أرامكو السعودية ما يصل إلى 210 آلاف برميل يوميًا من لقيم النفط الخام إلى المجمع.

وشهد يوم 29 مارس 2023، وضع حجر الأساس للمصفاة والمجمع، على أن يبدأ التشغيل بصورة كاملة بحلول عام 2026. وتستهدف السعودية زيادة إنتاجها من النفط إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027، على أن تُحول 4 ملايين من إنتاجها إلى مواد كيميائية بحلول عام 2030.

وتسعى أرامكو زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة تتخطى 50 ٪ بحلول عام 2030، الأمر الذي يُسهم في توفير مليون برميل إضافية من النفط تُخصص للتصدير، وترى إستراتيجية الشركة أن قطاع البتروكيميائيات سيكون الأكثر نموًا في الطلب على النفط والغاز خلال السنوات المقبلة.

تُجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية تأتي في المركز الرابع عالميًا بين أكبر منتجي البتروكيميائيات، ومن بين منتجات قطاع الكيميائيات لعملاقة النفط السعودية، جاءت المواد الأولية مثل المواد العطرية والأولفينات والبولي أولفينات، وكذلك منتجات أكثر تطورًا مثل البوليولات والأيزوسيانات والمطاط الصناعي.

وقالت شركة أرامكو ومن خلال هذه الشراكة مع «رونغشنغ» ومشروع «أرامكو هواجين» المشترك، ستورّد أرامكو السعودية إجمالي 690 ألف برميل يوميًا من النفط الخام إلى مرافق التحويل العالي للكيميائيات.

في وقت، تستند إستراتيجية أرامكو السعودية إلى إيمانها الراسخ بأن إمدادات مصادر الطاقة الموثوقة وبأسعار معقولة، بما في ذلك النفط والغاز، ستظل مطلوبة لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، وأن إمدادات المصادر الجديدة من الطاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية ستكمل تدريجيًا المصادر التقليدية.

وتواصل أرامكو السعودية العمل على تحقيق المزيد من معدلات خفض الانبعاثات الكربونية، يدعمها في تحقيق ذلك تسخير التقنيات ورفع مستويات كفاءة استهلاك الطاقة من قبل جميع الأطراف المعنية، وسيستمر الطلب العالمي على الطاقة المستدامة والموثوقة ذات الأسعار المعقولة في النمو، ولذلك تعتقد الشركة أن الطريقة المثلى لتلبية هذا الطلب ستكون من خلال مزيج واسع النطاق من حلول الطاقة.

وفي هذا السياق، تتمثل رؤية أرامكو السعودية في أن تصبح رائدة شركات الطاقة والكيميائيات المتكاملة على مستوى العالم، وأن تمارس أعمالها بأمان واستدامة وموثوقية. وتسعى أرامكو السعودية جاهدة لتوفير طاقة موثوقة وأكثر استدامة وبأسعار معقولة للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتحقيق القيمة لمساهميها عبر دورات الأعمال من خلال المحافظة على ريادتها في إنتاج النفط والغاز ومكانتها الرائدة في مجال الكيميائيات، وبهدف تحقيق القيمة من خلال سلسلة منتجات الطاقة وتنمية محفظتها بشكل مربح.

ولتحقيق هذي الرؤية تركز أرامكو السعودية على أربع مجالات إستراتيجية ضمن أعمالها تشمل الريادة في قطاع التنقيب والإنتاج، والتكامل في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، ومبادرات الانبعاثات الكربونية الأقل، والتوطين ودعم التنمية الوطنية

أدى الالتزام الراسخ والأداء المتميز لقطاع التنقيب والإنتاج إلى عامٍ حققت فيه الشركة إنجازات قياسية، وبفضل وضع السلامة في قمة الأولويات، والمحافظة على الموثوقية، والالتزام بالتوسع، برهن قطاع التنقيب والإنتاج على الدور الذي تضطلع به أرامكو السعودية لضمان استقرار الأسواق، وتعزيز دورها الجوهري وبعيد المدى في مسيرة التحول المنظم لتحقيق الطموح في الوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات في المستقبل.

الاقتصاد العالمي بحاجة إلى جميع موارد الطاقة مستقبلا .. نمو مؤكد لاستثمارات النفط

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

واصل إعلان خفض إنتاج «أوبك +» الأخير دوره في دعم ارتفاع أسعار النفط الخام، ودفع عديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية إلى تعزيز توقعاتها للأسعار، على الرغم من وجود عوامل مضادة تكبح المكاسب السعرية، في مقدمتها الركود الاقتصادي والمخاوف المحيطة بتعافي الطلب العالمي.

في المقابل ترى مجموعة «سيتي جروب» المصرفية الدولية أن وتيرة المكاسب ستواجه ضغوطا واسعة، لأن التعافي الاقتصادي الصيني جاء أبطأ من المتوقع، ما سيضر ببيانات الطلب، كما توقعت المجموعة تعويض النقص في المعروض النفطي العالمي من خلال احتمال ضخ إنتاج نفطي إضافي من فنزويلا والعراق، ما قد يعادل التخفيضات الأخيرة لـ«أوبك +».

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن جهود تحالف (أوبك +) انصبت في قرارها الأخير على معالجة القلق العالمي من التباطؤ الاقتصادي جراء تداعيات الأزمة المصرفية العالمية وبهدف تعزيز الاستثمار من خلال إنعاش مستوى أسعار النفط»، مشيرين إلى أن التعافي في الصين بعد أزمة الوباء يتقدم ببطء أكثر مما كان متوقعا في بداية إنهاء القيود ما يؤثر كثيرا في بيانات الطلب.

وذكر المحللون أن بنك «مورجان ستانلي» -على سبيل المثال- قدم أيضا توقعات هبوطية للنفط بعد تخفيضات «أوبك +» بعدما فسر قرار خفض الإنتاج الإضافي بأنه يعكس قناعة أكبر المنتجين بأن الطلب قد لا يكون جيدا في الأشهر المقبلة.

بدوره، أكد سيفين شيميل مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، أنه رغم مخاوف التباطؤ المسيطرة على أجواء الاقتصاد العالمي إلا أنه من غير المتوقع أن ينخفض الطلب على النفط والغاز بشكل حاد، لافتا إلى اتفاق مؤسسات الطاقة الدولية الكبرى مثل إدارة معلومات الطاقة ومنظمة أوبك على استمرار الطلب على الوقود السائل في العقود القليلة المقبلة، مبينا أنه لهذا السبب تواصل شركات النفط الكبرى الاستثمار في نمو إنتاج النفط والغاز.

وأوضح أن هناك انتقالا فعليا للطاقة، لكن الاقتصاد العالمي يحتاج إلى جميع موارد الطاقة مستقبلا، لافتا إلى أن الاستثمار في النفط والغاز من المؤكد أنه سيستمر وينمو، مبينا أنه على الرغم من التقلبات المستمرة في السوق التي تحركها الظروف الاقتصادية الخارجية هناك طلب ثابت ومرن ومتزايد على النفط والغاز.

من جانبه، قال روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، «إن قرار خفض الإنتاج لمجموعة (أوبك +) كان مفاجأة قوية للسوق»، حيث تتوقع «أوبك +» تعويض مخاطر الطلب على النفط من الأزمة المصرفية وتثبيط المضاربة الكلية ضد أسواق النفط، مشيرا إلى تصميم المجموعة على الحفاظ على قيمة النفط الخام حتى في حالة الركود.

وأوضح أن انخفاض مرونة سعر إنتاج النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة بشكل حاد جعل عبء إدارة السوق يقع بالكامل على عاتق تحالف «أوبك +» خاصة مهمات دعم الأسعار واستعادة التوازن والاستقرار في السوق النفطية.

من ناحيته، ذكر ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن التخفيضات الطوعية للمنتجين في «أوبك +» ستزيد من تشديد سوق النفط لبقية العام، لافتا إلى تأكيد شركة ريستاد إنرجي أن تخفيضات «أوبك +» المعلنة حديثا ستزيد من تشديد سوق النفط الضيقة بالفعل، ما يدفع برنت نحو 100 دولار للبرميل في وقت أقرب مما كان متوقعا في السابق ودفع السعر إلى نحو 110 دولارات للبرميل هذا الصيف. وذكر أن تخفيضات «أوبك +» نجحت في استهداف المضاربين الذين كانوا يراهنون على انخفاض أسعار النفط في أعقاب الأزمة المصرفية العالمية خاصة انهيار بنك سيليكون فالي والاستحواذ على بنك كريدي سويس. بدورها، قالت جولميرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، «إن (أوبك +) لديها رؤية ثاقبة وموضوعية لتطورات السوق النفطية وتدرك أن أي زيادة في الأسعار لا تؤدي إلى تعزيز الاستثمار في مشاريع المنبع في مجال النفط الصخري في الولايات المتحدة، حيث من المرجح أن يستمر تضخم التكلفة ونقص العمالة في تقييد مرونة إنتاج النفط الصخري الأمريكي تجاه الزيادات في الأسعار». وأشارت إلى أن أسعار النفط الخام ارتفعت بنسبة 20 في المائة تقريبا في الأسابيع الثلاثة الماضية بعدما أدى قرار «أوبك +» المفاجئ بخفض الإنتاج بداية من مايو إلى إعادة إشعال الرهانات الصعودية على الأسعار، ومع ذلك فإن بعض مؤشرات الطلب تومض ببوادر ضعف، لافتة إلى ترقب التجار التوقعات الشهرية من «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية إضافة إلى بيانات التضخم الأمريكية ومحضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس مع تقييم المشاركين في السوق لقرار «أوبك +» خفض الإنتاج، الذي من شأنه تقليص الإمدادات في السوق، في مقابل المخاوف بشأن رفع أسعار الفائدة الذي من المرجح أن يضر بالطلب.

ويترقب المستثمرون هذا الأسبوع مجموعة من التقارير حول التضخم والعرض والطلب في سوق النفط، وقد تحدد اتجاه السوق.

وبحسب «رويترز»، ارتفع خام برنت ثمانية سنتات إلى 84.26 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط 11 سنتا إلى 79.85 دولار للبرميل.

وتراجعت أسعار النفط يوم الإثنين عقب ارتفاعها على مدى ثلاثة أسابيع متصلة بعدما أشارت بيانات الوظائف الأمريكية إلى شح العمالة، ما أثار توقعات بزيادة أخرى لأسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط.

وارتفعت العقود الآجلة للنفط أكثر من 5 في المائة منذ أعلنت مجموعة «أوبك +» التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء لها من بينهم روسيا، الأسبوع الماضي جولة جديدة من تخفيضات الإنتاج بدءا من أيار (مايو) في مفاجأة للأسواق.

ومن المقرر صدور تقرير التضخم في الولايات المتحدة اليوم ومن المتوقع أن يساعد المستثمرين على تحديد مسار أسعار الفائدة في المدى القصير.

ومن المنتظر أيضا صدور تقرير شهري من منظمة أوبك غدا لتحديث توقعات الطلب على النفط والمعروض منه.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 85.5 دولار للبرميل يوم الإثنين مقابل 85.17 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاضات سابقة، وأن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 84.84 دولار للبرميل.

بوتين: روسيا ستشهد زيادة في إيرادات النفط والغاز

الرياض

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن الحكومة ستشهد زيادة في إيرادات النفط والغاز بحلول نهاية الربع الثاني من العام وإن «الاتجاهات الإيجابية» في شتى قطاعات الاقتصاد تكتسب زخما.

وسجلت روسيا عجزا في الميزانية بلغ 29 مليار دولار في الربع الأول من العام، فيما يرجع إلى حد بعيد إلى انخفاض إيرادات صادرات الطاقة المهمة، والتي استهدفتها العقوبات الغربية.

ألمانيا: تحذيرات من اختناقات في إمدادات الطاقة وارتفاع أسعارها

الشرق الأوسط

حذر اتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية من اختناقات في إمدادات الطاقة وارتفاع أسعارها، بعد توقف البلاد عن استخدام الطاقة النووية كمصدر من مصادر توليد الطاقة. وقال رئيس الاتحاد، بيتر أدريان، في تصريحات لصحيفة «راينيشه بوست» الألمانية الصادرة، أمس الثلاثاء: «على الرغم من انخفاض أسعار الغاز، تظل تكاليف الطاقة مرتفعة بالنسبة لمعظم الشركات في ألمانيا»، مشيراً إلى أن ألمانيا لم تصل بعد إلى مرحلة آمنة في توفير إمدادات الطاقة. وقال: «لذلك يجب أن نواصل بذل كل ما بوسعنا لتوسيع إمدادات الطاقة، وعدم تقييدها أكثر من ذلك». وأوضح أدريان أن ألمانيا تعتمد على جميع مصادر الطاقة المتاحة حالياً، وقال: «هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها تجنُب، أو على الأقل التخفيف من اختناقات الواردات، أو حدوث زيادة هائلة أخرى في أسعار الطاقة خلال الأشهر المقبلة». وحذر أدريان من أن حدوث نقص أو تقييد لإمدادات الطاقة سيشكل خطراً غير معروفة عواقبه حتى الآن لألمانيا، وضرراً لا يمكن لشيء أن يعوضه في بلد صناعي، وقال: «على ضوء هذه الخلفية، تراهن قطاعات كبيرة من الاقتصاد الألماني على السماح لمحطات الطاقة النووية القابلة للاستخدام بالاستمرار في العمل حتى نهاية الأزمة». ومن المقرر فصل محطات الطاقة النووية الثلاث المتبقية في ألمانيا بشكل نهائي عن الشبكة، يوم السبت المقبل. وكان من المفترض أن يحدث هذا في نهاية العام الماضي، لكن بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا وأزمة الطاقة الناتجة عنها، قررت الحكومة الألمانية العام الماضي السماح للمفاعلات بالاستمرار في العمل خلال فصل الشتاء. ويرى وزير الاقتصاد الألماني، روبرت هابيك، إنهاء استخدام المحطات الثلاث أمراً لا رجعة فيه رغم كل المعارضة. وبالإشارة إلى مستويات التعبئة العالية في مرافق تخزين الغاز ومحطات الغاز المسال الجديدة ومصادر الطاقة المتجددة، أكد الوزير المنتمي لحزب «الخضر»، مؤخراً أن إمدادات الطاقة مضمونة. على صعيد آخر، كشفت دراسة حديثة أن نحو 10 في المائة من الموظفين في ألمانيا مدمنون على العمل. وحسب الدراسة المشتركة التي أجراها باحثون من المعهد الاتحادي الألماني للتعليم المهني ومن جامعة براونشفايج الألمانية التقنية، فإن الأمر لدى هذه الفئة لا يقتصر على العمل لفترات طويلة والعمل بوتيرة سريعة فحسب، بل إنهم عندما يأخذون عطلة يشعرون بتأنيب ضمير، وغالباً لا يستطيعون الشعور بالاسترخاء بعد انتهاء يوم العمل. ونتيجة لذلك، فإنهم يعانون من مشكلات صحية أكثر من غيرهم من الموظفين.

ومن أجل الدراسة، التي مولتها مؤسسة «هانز بوكلر» المقربة من النقابات العمالية، قام العلماء بتقييم بيانات لنحو 8 آلاف موظف حول سلوكهم الوظيفي وعافيتهم، والتي جرى جمعها خلال عامي 2017 و2018. ووفقاً للدراسة، فإن القيادات التنفيذية هي الأكثر عرضة للإدمان الوظيفي، حيث بلغت نسبة مدمني العمل بينهم 12.4 في المائة، بينما بلغت النسبة بين الموظفين غير القياديين 8.7 في المائة فقط. وأشارت الدراسة إلى أن السلوك الإدماني في العمل «يزداد وضوحاً كلما ارتفع مستوى الإدارة».

ووفقاً للدراسة، فإن 9.8 في المائة من الموظفين في ألمانيا يعانون من سلوك إدماني في العمل، بينما يعمل 33 في المائة آخرون بصورة مفرطة، ولكن ليست قهرية. في المقابل، فإن 55 في المائة من الألمان يقومون بعملهم «باسترخاء».

أسواق النفط تترقب بيانات التضخم الأميركية وتقرير «أوبك»

الشرق الأوسط

في الوقت الذي يترقب فيه المتعاملون في أسواق النفط بيانات التضخم الأميركية، المتوقع صدورها اليوم الأربعاء، التي قد تساعد المستثمرين في تحديد مسار أسعار الفائدة على المدى القصير، بالإضافة إلى تقرير أوبك يوم الخميس، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات، أمس الثلاثاء، بشكل طفيف، مع تقييم المتعاملين لقرار أوبك بلس خفض الإنتاج، في مقابل المخاوف بشأن رفع أسعار الفائدة الذي من المرجح أن يضر بالطلب.

ارتفع خام برنت 0.2 في المائة إلى 84.42 دولار للبرميل بحلول الساعة 14:00 بتوقيت غرينتش، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط 0.5 في المائة إلى 80.15 دولار للبرميل.

كما من المنتظر صدور تقرير شهري من وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة لتحديث توقعات الطلب على النفط والمعروض منه.

وتراجعت أسعار النفط في جلسة يوم الاثنين عقب ارتفاعها على مدى ثلاثة أسابيع متصلة، بعدما أشارت بيانات الوظائف الأميركية إلى شح العمالة، ما أثار توقعات بزيادة أخرى لأسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) وهو الأمر الذي قد يؤدي لتراجع الطلب على النفط.

وعززت التوقعات برفع الفائدة مؤشر الدولار يومي الاثنين والثلاثاء، وهو ما قد يضغط على أسعار النفط، إذ إن صعود الدولار يجعل النفط أعلى سعرا بالنسبة للمشترين حائزي العملات الأخرى.

وارتفعت العقود الآجلة للنفط أكثر من 5 في المائة منذ أعلنت مجموعة أوبك بلس، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء لها، من بينهم روسيا، الأسبوع الماضي، جولة جديدة من تخفيضات الإنتاج بدءا من مايو (أيار) وحتى نهاية العام الحالي.

خلاف داخل دول مجموعة السبع بسبب التخلص التدريجي من كهرباء الفحم في 2030

اقتصاد الشرق

تتنازع مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى على تحديد الجدول الزمني للتخلص التدريجي من الكهرباء المولدة من الفحم قبل القمة المقررة نهاية الأسبوع المقبل لكبار وزراء الطاقة والبيئة.

تكشف مسودة وثائق البيان المتداولة قبل استئناف المفاوضات، اليوم الثلاثاء، والتي اطلعت عليها «بلومبرغ نيوز» أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية واليابان تحفظوا بشأن مقترح من المملكة المتحدة بتحديد 2030 موعداً نهائياً للتخلص التدريجي من توليد الكهرباء المحلية باستخدام الفحم.

ستعترف الصيغة، التي حصلت على تأييد فرنسا، أيضاً بالحاجة إلى «إلغاء مشاريع جديدة مزمعة لتوليد الكهرباء العالمية من الفحم»، ومن ثم ستلتزم بلدان مجموعة السبع بوقف تشييد محطات كهرباء محلية جديدة تعمل بالفحم والتعاون مع الشركاء الدوليين لإنهاء جهود مشابهة عالمياً.

موعد 2030

بينما سجلت اليابان والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي تحفظاتها، قدمت ألمانيا صيغة بديلة ستؤكد على تحديد هدف التخلص التدريجي من توليد الكهرباء من الفحم محلياً بلا رادع «بحلول 2030 في أفضل الأحوال» أو خلال «ثلاثينيات القرن الراهن».

قدمت اليابان، التي تستضيف اجتماعات مجموعة السبع العام الجاري، مقترحاً بإعادة تأكيد الالتزام في «بيان» قادة مجموعة السبع السنة الماضية بإنجاز جهود إزالة الكربون من قطاع الكهرباء تماماً أو أغلبه مع حلول 2035».

لم يستجب ممثلون من مفوضية الاتحاد الأوروبي ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية في حينه لطلبات للتعليق على الأمر خلال عطلة أوروبية وخارج ساعات العمل الاعتيادية في آسيا. ولم تعلق وزارة الخارجية الأميركية على الموضوع.

ربما تجسد المداولات عدم الارتياح إزاء القدرة التكنولوجية لبلدان وسط وشرق أوروبا على الالتزام بالموعد النهائي خلال 2030، وكذلك في الولايات المتحدة الأميركية، إزاء التداعيات السياسية لتحديد الحكومة الفيدرالية موعداً ثابتاً لانتهاء الاعتماد على الفحم، إذ يخاطرون بإظهار أن بلدان مجموعة السبع أقل عزماً على التخلص نهائياً من استخدام الفحم قبل شهور من موعد قمة المناخ الحيوية للأمم المتحدة في دبي، حيث ستُمارس ضغوطاً على ما يصل إلى 200 دولة للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

أوضح ألدن ماير، أحد كبار المساعدين في شركة الاستشارات «إي3جي» (E3G)، أن الخطر يكمن في أن البيان الختامي لمجموعة السبع الذي سيصدر عن قمة 15 و16 أبريل الجاري في سابورو في اليابان، سيوفر دعماً لموقف البلدان الأخرى المنتقدة للتقدم الضعيف المُحرز من قبل الدول الغنية ومدى التزامها بمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري.

خطر انتكاسة الجهود

أضاف «ماير»: «في كل مرة يمنحون فيها استثناءات مرتبطة بتمويل مشروعات تستخدم الوقود الأحفوري أو النقل البري أو استخدام الفحم بلا رادع، فإنهم يقدمون للبلدان الأخرى أعذاراً للقول: حسناً، أنت تتحدث عن أهداف كبيرة، لكنك لا تقوم بما يحققها. كما يتعين أن يحاولوا البناء على آخر اجتماعين لمجموعة السبع بالمملكة المتحدة وألمانيا، لكنهم عرضة لخطر التوقف على أقل تقدير -إن لم يكن التعرض لانتكاسة- على بعض الأصعدة». لا تزال هناك سجالات بين المفاوضين أيضاً، والذين التقوا على مدى أسبوع في اجتماعات عبر الإنترنت نهاية مارس الماضي، حول جهود اليابان من أجل وضع صيغة تدعم استخدام الهيدروجين والأمونيا المنتجة لديها كمصدر لتوليد الكهرباء. وضغطت دول عديدة لوضع شروط لهذا الدعم، قائلة إن استخدامه ينبغي أن يكون متسقاً مع أهداف المناخ وإزالة الكربون الأخرى، وسيحدث فقط عند التخلص نهائياً من التلوث بأكسيد النيتروجين المصاحب له. في ظل الحرب الروسية في أوكرانيا، شجعت اليابان أيضاً صياغة داعمة للاستثمارات في الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال «لسد العجز» لتوفير إمدادات طاقة بأسعار معقولة، وهي جهود تتماشى مع مطالبات مجموعات أعمال أميركية عديدة، لكن هناك العديد من البلدان التي تراجعت عن موقفها، إذ حثت الولايات المتحدة الأميركية على التنبيه على أن الغاز الطبيعي ينبغي أن يكون مصدراً انتقالياً للطاقة «لتلك الدول القادرة على تحمل سعره والملتزمة» بعملية التحول نحو طاقة ذات صافي صفر انبعاثات.

سيتي غروب يتوقع تراجع النفط دون 80 دولاراً رغم تحركات أوبك+

اقتصاد الشرق

يرجح «سيتي غروب» أن تنخفض أسعار النفط إلى ما دون 80 دولاراً للبرميل حتى مع جهود «أوبك» الأخيرة الواضحة لدعم هذا المستوى بتخفيضات غير متوقعة، وفقاً لإد مورس، الرئيس العالمي لأبحاث السلع الأساسية في البنك.

قال إن انتعاش الصين الذي طال انتظاره كان أبطأ مما كان متوقعاً، في حين أن احتمالات التباطؤ الاقتصادي في الغرب تعيق الطلب. قال مورس في مقابلة مع تلفزيون بلومبرغ: «نحن ننتظر لنرى ما يحدث بالفعل مع الاقتصاد، لكن التعافي بطيء». «إذا حدث أي شيء، فستكون هذه ظاهرة (قد) تستمر حتى نهاية العام».

علاوة على ذلك، قد يقلل المستثمرون من حجم نمو الإنتاج الذي قد يأتي من العراق وفنزويلا، مما قد يعوض بعض التخفيضات التي وافقت عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها هذا الشهر. أدى الإعلان المفاجئ إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أقصى حد هذا العام وأظهر للأسواق التزام المملكة العربية السعودية بدعم السعر.

إدارة معلومات الطاقة تخفض توقعات الطلب على النفط في 2023

الطاقة

خفّضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات الطلب على النفط في 2023 بوتيرة طفيفة، لكنها عزّزت تقديرات المعروض من خارج أوبك خلال العام نفسه.

وبحسب تقرير آفاق الطاقة قصيرة الأجل لشهر أبريل/نيسان 2023 -الصادر اليوم الثلاثاء (11 أبريل/نيسان)- من المتوقع نمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.44 مليون برميل يوميًا خلال 2023، مقابل التقديرات السابقة البالغة 1.48 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار الماضي.

ويأتي نمو الطلب على النفط مع توقعات تعافي اقتصاد الصين من تداعيات وباء كورونا، إلا أن مخاوف تباطؤ العديد من الاقتصادات الكبرى، خاصة بعد أزمة القطاع المالي، تضع شكوكًا حول التقديرات، وفق التقرير الذي تابعته وحدة أبحاث الطاقة.

توقعات الطلب على النفط في 2023

تتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يصل إجمالي الطلب على النفط عالميًا إلى 100.87 مليون برميل يوميًا هذا العام (2023)، مقابل التقديرات السابقة البالغة 100.90 مليون برميل يوميًا.

وتشير التقديرات إلى نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 2.31 مليون برميل يوميًا العام الماضي، ليصل الإجمالي إلى 99.43 مليون برميل يوميًا.

وفي العام المقبل (2024)، رفعت إدارة معلومات الطاقة توقعات الطلب على النفط إلى 1.85 مليون برميل يوميًا، مقارنة مع التقديرات السابقة البالغة 1.79 مليون برميل يوميًا.

ويوضح الرسم الآتي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- توقعات أوبك لنمو الطلب على النفط في 2023

المعروض من خارج أوبك

من المحتمل نمو المعروض النفطي من خارج أوبك بمقدار 1.93 مليون برميل يوميًا في عام 2023، مقابل نمو قدره 1.72 مليونًا في التوقعات السابقة، بحسب التقرير.

وهذا يعني أن إجمالي المعروض من خارج أوبك قد يصل إلى مستوى 67.61 مليون برميل يوميًا في 2023، قبل أن يرتفع إلى 68.60 مليونًا العام المقبل.

ورفعت إدارة معلومات الطاقة تقديراتها بشأن المعروض من خارج أوبك خلال 2024 إلى 0.99 مليون برميل يوميًا، مقابل 0.85 مليونًا في التوقعات السابقة.

وبحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة، فإن إمدادات النفط من خارج أوبك قد ارتفعت بنحو 1.64 مليون برميل يوميًا في 2022، لتصل إلى 65.68 مليون برميل يوميًا في 2022، بحسب التقرير، الذي تابعته وحدة أبحاث الطاقة.

تراجع مخزونات النفط وخفض إنتاج أوبك+ يدفعان أسعار النفط نحو 100 دولار

دينا قدري

الطاقة

سلّط تقرير حديث الضوء على تراجع مخزونات النفط بعد الارتفاع القوي في بداية عام 2023، الذي كان على الأرجح مدفوعًا بانخفاض الطلب في يناير/كانون الثاني، نظرًا إلى اعتدال الطقس وتعافي الإنتاج من اضطرابات الطقس في ديسمبر/كانون الأول.

وأفاد التقرير -الذي أصدره بنك الاستثمار السويسري «يو بي إس»- بأن بيانات فبراير/شباط أشارت إلى زيادة قوية في الطلب، ما أدّى إلى نقص متواضع في المعروض في السوق خلال ذلك الشهر.

إذ أظهرت مخزونات النفط صورة متضاربة، مع انخفاض المخزونات البرية المرئية بقوة في الأسابيع الأخيرة، إلا أن النفط «العابر» بسبب العقوبات الغربية على روسيا ارتفع عند مستويات عالية، وفق التقرير الذي حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه. كما أكد التقرير أن التخفيضات الطوعية للإنتاج من قبل بعض أعضاء أوبك+ يجب أن تؤدي إلى شح الإمدادات في سوق النفط أكثر من شهر مايو/أيار فصاعدًا، ودعم أسعار النفط.

تراجع مخزونات النفط وتداعياته

أظهرت البيانات الحديثة انخفاضًا كبيرًا متجددًا في المخزونات البرية بأكثر من 30 مليون برميل خلال الأسابيع الـ3 الماضية في جميع أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا وسنغافورة واليابان والفجيرة، ما يشير إلى أن السوق ظلت تعاني نقص المعروض في مارس/آذار أيضًا. ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- مخزونات النفط التجارية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منذ عام 2019 حتى عام 2022

علاوةً على ذلك، أشار التقرير إلى توقف الصادرات من شمال العراق التي تبلغ نحو 500 ألف برميل يوميًا منذ أواخر مارس/آذار، ولم يُستأنف الضخ بعد.

ورغم أن التدفقات قد تُستأنف على المدى القصير، فإن هذا التوقف وخفض الإنتاج الطوعي القادم من قبل 9 دول من أعضاء تحالف أوبك+ من شأنهما أن يساعدا في شح الإمدادات بصورة أكبر في سوق النفط.

وقال محللو بنك «يو بي إس»: «نتيجةً لذلك، ما زلنا نتوقع أن تنتعش أسعار النفط نحو 100 دولار أميركي للبرميل خلال الأرباع المقبلة».

ارتفاع ملحوظ للنفط العابر

في سياقٍ متصل، ذكر التقرير أن عقوبات النفط الدولية المفروضة على روسيا شوّهت جزءًا واحدًا من معادلة السوق؛ ألا وهو النفط العابر، الذي ارتفع بشدة خلال الأشهر الـ12 الماضية.

وقال محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري، المشارك في إعداد التقرير، جيوفاني ستانوفو: «من وجهة نظرنا، كانت هذه الزيادة مدفوعة بدول مجموعة الـ7 مع توقف الاتحاد الأوروبي وأستراليا عن استيراد النفط عبر ناقلات من روسيا».

ومن ثم، فإن روسيا تحول كميات أكبر من نفطها الخام إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي، في حين تستورد أوروبا خامها من مواقع بعيدة مثل أميركا الشمالية، وأميركا الجنوبية، وأفريقيا، أو الشرق الأوسط.
وتعني الطرق الأطول أن النفط المشحون يقضي وقتًا أطول على ناقلة، ويُعد هذا التغيير هيكليًا، على غرار وضع خطوط أنابيب جديدة يجب ملؤها.

يُذكر أن دول الاتحاد الأوروبي فرضت حظرًا على إمدادات النفط الروسي المنقولة بحرًا منذ 5 ديسمبر/كانون الأول 2022، تلاها حظر على المشتقات الروسية في 5 فبراير/شباط 2023.

نصائح للمستثمرين

نظرًا إلى توقعات محللي بنك «يو بي إس» الإيجابية لأسعار النفط، فقد واصلوا نصح المستثمرين المغامرين بإضافة صفقات شراء في عقود خام برنت طويلة الأمد، مع انحدار منحنى العقود الآجلة للنفط وارتفاع الأسعار المحتمل في المستقبل.

بدلًا من ذلك، يُمكن للمستثمرين الاستفادة من الأسعار الفورية المنخفضة من خلال بيع مخاطر انخفاض سعر خام برنت خلال الأشهر الـ6 المقبلة، أو بيع مؤشرات الجيل الأول من خام برنت.

إلا أنه بالنظر إلى تقلب أسعار النفط بنسبة 30-40٪، فإن هذه الإستراتيجية تتطلب من المستثمرين تحمل «شهية مرتفعة» للمخاطرة، بحسب التقرير.

وقال المحللون: «نفضّل أن نحصل على التعرض للنفط عبر خام برنت، وليس خام غرب تكساس الوسيط».

فمع تصاعد حالة عدم اليقين السياسي، يمكن للإدارة الأميركية -على سبيل المثال- حظر صادرات المنتجات المكررة، وفي النهاية حظر النفط الخام.

بينما هناك احتمالية منخفضة لهذا الحدث، إلا أن مثل هذا القرار قد يؤثر بشدة في الأسعار بالولايات المتحدة.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- أسعار النفط اليومية منذ اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا

تحليل سوق النفط

أشار التقرير إلى كيفية تحليل سوق النفط، إذ يعتمد بنك «يو بي إس» بصورة كبيرة على بيانات المخزونات لتقييم أرصدة السوق، لأن البيانات تُصدر إلى عدة مواقع على أساس أسبوعي متسق.

ويُمكن أن يكون الاعتماد على بيانات إنتاج النفط والطلب عليه أكثر دقة، على الأقل على المدى القصير.

بينما يمكن تتبع إنتاج النفط بسهولة في بعض البلدان، لا سيما في البلدان المصدرة للنفط ذات الاستهلاك المحلي المنخفض، إذ يمكن للمرء حساب ناقلات النفط، فإن دولًا أخرى مثل الولايات المتحدة تصدر بيانات الإنتاج النهائية في وقت متأخر.

بـل إن حسـاب الطلـب علـى النفط أكثر تعقيـدًا، إذ يمكن أن تـؤدي البيانات غير الكاملـة وغير الدقيقة من الأسـواق الناشـئة، التي تمثّل ما يقرب من 55٪ من إجمالي الطلب، ونقص تفاصيل الاسـتهلاك التفصيلية -على سـبيل المثال، ما إذا كان المسـتهلكون يخزنون البراميل في الخزانات لاسـتعمالها في وقت لاحق أو للاسـتهلاك الفوري- إلى حدوث أخطاء.

ويأتي التحدي الآخر من المراجعات التاريخية، إذ تجري مراجعة الطلب في النهاية بعد سنوات.

مخزونات النفط.. مؤشرات «الوقت الفعلي»

أكد التقرير أن البيانات الخاصة بمخزونات النفط ليست مثالية أيضًا، نظرًا إلى أن بعض الأسواق الناشئة لا تكشف عن مخزوناتها.

ومع ذلك، فإن بيانات المخزونات البرية من العالم المتقدم، أو دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو الصناعـة، أو المصـادر الخاضعـة للرقابة الحكومية، دقيقة للغاية. علاوةً علـى ذلك، من الممكن تتبع ما إذا كان يجري نقل النفط أو تخزينه على السفن (التخزين العائم)، أو في الخزانات فوق الأرض بفضل الخزانات ذات السقف العائم، بفضل الأقمار الصناعية، إلا أنه غير ممكن للكهوف تحت الأرض.

وقال المحللون: «على الرغم من أننا لا نسـتطيع قياس سـوى جزء صغير فقط من جميع مخزونات النفط حـول العالـم بدقـة، فإنه يمكننا وضع افتراضات حول السـوق ككل بناءً على مخزونـات النفط المرئية». إذا ارتفعت مخزونات النفط، فإن السوق تعاني زيادة في العرض، والعكس بالعكس إذا كان العرض غير كافٍ. وإذا كان الجزء المرئي يرتفع أو ينخفض، فمن المحتمل جدًا أن تكون مخزونات النفط التجارية في الأسواق الناشئة ترتفع أو تنخفض أيضًا.

ويرجـع ذلـك إلـى أن النقـص أو الزيادة في مكانٍ ما يؤدي إلى تعديل الأسـعار في ذلك الموقع، ما يؤدي إما إلـى جـذب النفط من بقية العالم إلى هذا الموقع، وإما إرسـاله إلى مكان آخر.

وأشار التقرير إلى أن الاستثناء الوحيد هو أن تكوّن الدول الناشئة -مثل الصين- احتياطيات نفط إستراتيجية، الأمر الذي من شأنه أن يبعث برسالة خاطئة: لا ترتفع المخزونات بسبب زيادة المعروض في السوق، ولكن بسبب قرار حكومي.

شكراً